

كلما كان تدخل الدولة باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة في العالقات الاقتصادية أخل الدولة، فإننا تكون أما قانون اقتصادي-
عام، وكلما كان تدخل الدولة كطرف عادي تخضع